رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة رائدة في مدينة ماكوكو

   251

تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو مايو 4102 رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: المشروع:
تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق المجتمعات الغابية

2 صور

3 مايو 4102 تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني:

رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو لقد تم تحقيق هذه المنشورة بفضل الدعم المالي من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة . الآراء المعبر عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تمثل موقف المانحين. مايو 4102 المؤلفون: هذه المنشورة، المبادرة المشتركة بين ةس‌س‌ؤمو
المملكة المتحدة، تم إنتاجها في إطار المشروع: تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق المجتمعات الغابية بواسطة الفريق التالي: دجينانغ مارتيل محامي بيئي، مدير المشروع ؛ سام زينغوي كاسا مدير المشروع المساعد ؛ نتسامي أولومو غرايس إلودي محامي مجتمعي ؛ مفيه أبسولو إلفيس محامي مجتمعي ؛ ومبيلي مينكو ماري محامي مجتمعي . تصميم وتنسيق: جيرمان دجيوكينغ مصمم
ة الاتصال في التعاون: لورانس دوبرات مؤسسة في المملكة المتحدة والدكتور نجيبغانغ هيرمان دكتور في الاتصال، أخصائي نظم المعلومات الوثائقية .

5 ملخص . السياق ....
9 أ. المشروع ومبرراته
9 ب. ....
استغلال الغابات، آليات توزيع المنافع والفوائد 9
1. الأسس والتعريف
9 2. النصوص ....
الدولية والإقليمية التي صدق عليها الغابون والتي تنص على توزيع المنافع والفوائد في مجال الغابات
9 3. قانون الغابات الغابوني وتوزيع ....
الفوائد في قطاع الغابات ....01 ج. المجتمعات الغابية المستهدفة والتراخيص الغابية المعنية
قوقح زيزعت يف عورشملا ةمهاسم . 11..
المجتمعات في قطاع الغابات ....31 أ. ملاءمة المشروع لتعزيز الحقوق بشكل عام وأهمية الدعم القانوني
في هذه العملية بشكل خاص ....31 ب. النهج المتبع في إطار المادة 152
31 1. على المستوى الوطني ....
31 2. على المستوى ....
المحلي
زيزعت . .2 15...
قدرات المجتمعات ....51 2. .
تيسير أطر الحوار متعددة الأطراف

ةداملل يكيمانيد ليلحت .   17...
152: المحتوى والفرص للعمل ....91 أ. المحتوى والحدود للمادة 152 من قانون الغابات
....91 ب. فرص تنفيذ المادة 152
....91 ج. التهديدات
لتطبيق جيد للمادة 152
قافآو تايصوتلا .   20..
تحقيق حقوق المجتمعات في ضوء المادة 152 من قانون الغابات الغابوني
....12 أ. تحسين الإطار القانوني الحالي
....12 ب. تطوير أو متابعة الإجراءات
والأنشطة العملية ....12 . الخاتمة
....
ةيفارغويلبيبلا عجارملا .   23
24 ....
قحالملا .
....
24

سوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو 6 :
:   تاباغلاو هايملل ةيميلقإلا ةرادإلا :   تاباغلا نوناق :
 :   ةيلودلا ةراجتلاو بشخلا لقن :   ةدحتملا ةكلمملا يف
:   يلامجإلا يلحملا جتانلا :   ايقيرفأ طسو تاباغ ةنجل :
الاستراتيجية للغابون الناشئ   : منظمة غير حكومية   : الحد الأدنى للأجور بين المهن   : صندوق الحياة البرية
العالمي   : جمعية حماية الحياة البرية الاختصارات والتعريفات

7 مقدمة الغابون هو بلد صغير في وسط أفريقيا مع عدد سكان منخفض 5.1 مليون نسمة يغطي مساحة 766,762 كيلومتر مربع1. إنه بلد غابي تغطيه الغابات الكثيفة بنسبة 58 2. يمتلك الغابون اقتصاداً يعتمد على الموارد النفطية التي تشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي   وحوالي 08 من إيرادات التصدير. تأتي إيرادات الاقتصاد الغابي في المرتبة الثانية من الإيرادات
التي يحصل عليها الدولة من مواردها الطبيعية3. يظل قطاع الاقتصاد الغابي هو أكبر صاحب عمل خاص4. التحديات في هذا القطاع ضخمة، بالنظر إلى الطلب العالمي على الخشب، ولكن أيضًا للدور الثلاثي الذي تلعبه الغابة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي. على الرغم من أن حوالي 58 من سكان الغابون يعيشون في ليبرفيل، العاصمة، وفي المدن التي لديها أنشطة اقتصادية مهمة مثل
بورت-جنتيل، فرانسفيل أو لامباريني، فإن بقية السكان يعيشون في المناطق الريفية. يتكون هذا السكان من المجتمعات المحلية والسكان الأصليين الذين ترتبط بقاؤهم ارتباطًا وثيقًا باستخدام الأراضي والغابات، التي تعتبر من الممتلكات العامة، المتاحة والقابلة للاستخدام دون قيود. إنها تمثل أساس وجودهم. إنها في الحقيقة أمهم المغذية، ومصدر الأدوية، وإطار الترفيه
والاحتفال الثقافي والروحي5. نظرًا لوجود المجتمعات المحلية والسكان الأصليين على أراضيه وخاصة العلاقة الوثيقة التي تربطهم بالغابات، عززت الحكومة الغابونية التزامها بمبدأ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الذي تروج له النصوص الإقليمية والدولية التي هي طرف فيها. وقد تم تأكيد هذه الإرادة في القانون رقم 610 10 المتعلق بقانون الغابات، الذي صدر في 13
ديسمبر 1002 والعديد من مراسيم التطبيق الخاصة به. إنه مجموعة من الأحكام التي تنظم القطاع الغابي وتعترف، من بين أمور أخرى، بحقوق المجتمعات المحلية في هذا القطاع. تشمل هذه الحقوق حقوق الاستخدام العرفي والاقتصادي، وإمكانية إنشاء وإدارة الغابات المجتمعية. تشمل هذه الحقوق أيضًا، التشاور ومشاركة المجتمعات في إنشاء وإدارة

المناطق المحمية، وإمكانية إنشاء
مناطق محمية مجتمعية، وتوزيع الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات من خلال المادة 152، وإمكانية طلب إجراء إداري وممارسة أعمال الدفاع الشرعي في حالة محاولة الاعتداء على الحياة البشرية والممتلكات من قبل الحيوانات البرية. في إطار هذه المنشورة، سنركز على حق توزيع الفوائد كما هو منصوص عليه في المادة 152 من قانون الغابات الغابوني. إنها في الواقع الالتزام
المفروض على المستفيدين من الغابات، الذين تقع امتيازاتهم على الأراضي القروية أو في محيطها، للمساهمة في تنميتهم. يبدو أن مفهوم الفائدة في هذا النص، دون أن يكون محددًا بوضوح، يتوافق مع مجموعة من الإنجازات الاجتماعية بناء المدارس، والمراكز الصحية، ومضخات المياه، إلخ ولكن أيضًا مع مساهمة مالية ستغذي صندوقًا محليًا لتنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية.
وذلك لمساعدة المجتمعات المحلية على تحسين حياتهم اليومية من خلال تقليل الفقر. وهذا هو الهدف الرئيسي من المشروع تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق المجتمعات الغابية في إطار الذي يتم كتابة هذه المنشورة. وهو أيضًا أحد الأعمدة الأساسية للخطة الاستراتيجية للغابون الناشئ التي تقدم التنمية المستدامة كأول أساس للنمو. في هذا الوثيقة للسياسة العامة
للغابون، يُنص على إنشاء نموذج جديد للتنمية يدمج الرفاهية البشرية، والعدالة الاجتماعية، والنمو المستدام والحفاظ على البيئة. 1 دجينانغ مارتيل، الكاميرون: الاستثمارات وحماية حقوق المجتمعات في وسط أفريقيا: حالة الغابون
: . . 300 6866 6866 00. 3
2. 0288-
جان-فرانسوا شيفالييه: ما هي الإدارة المستدامة للتراخيص الغابية الصغيرة في الغابون؟ 5 دجينانغ مارتيل بالتعاون مع مارك أونا إيسانغوي، مؤسسة فريدريش إيبرت، ياوندي الكاميرون: مشكلة تنازل الأراضي على نطاق واسع في وسط أفريقيا، تحليل الإطار القانوني والتنظيمي في
الغابون ، أغسطس 2102
-- 7 من 82 --
رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو 8 منظر لقرية أجادج في مجرى نهر إيفيندو صورة برينفورست 0102.
-- 8 من 82 --
السياق 9 . السياق . المشروع ومبرراته في جمهورية الغابون، وبالتحديد في قطاع الغابات، تم اتخاذ عدة تدابير لصالح المجتمعات المحلية والسكان الأصليين. تتعلق هذه التدابير عادةً بالوصول إلى الموارد واستخدامها ومشاركة الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات. هذه الحقوق المعترف بها لهم مرتبطة أيضًا بالواجبات. على الرغم من هذا الوضع، تم ملاحظة أن: إما أن
التدابير الحالية غير كافية، أو أنها لا تُنفذ دائمًا. يمكن تفسير غياب التطبيق هذا من خلال الغموض الذي يميز بعض المفاهيم مثل مفهوم مشاركة الفوائد المنصوص عليه في المادة 152، أو من خلال عدم معرفة القانون من قبل المستخدمين الرئيسيين. في الواقع، لا تعرف المجتمعات دائمًا حقوقها وواجباتها في المسائل المتعلقة بالغابات والحياة البرية، وكذلك الإجراءات
الواجب اتباعها في هذا المجال. على الرغم من الاستثمارات الكبيرة الملحوظة في قطاع الأخشاب والمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني، فإن معظم المجتمعات المجاورة لا تستفيد دائمًا من العوائد الناتجة عن هذا القطاع من الأنشطة. بناءً على هذه الملاحظة والوضع العام لحقوق المجتمعات على الأراضي والموارد الطبيعية، تم بدء مشروع تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق
مؤسسة وتم تنفيذه على
أراضي الغابونية من قبل منظمة . . استغلال الغابات، آليات مشاركة الفوائد والمنافع 1. الأساس والتعريف تم إدراج مفهوم مشاركة الفوائد والمنافع في الإطار القانوني من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي، ويتعلق بأشكال محددة من المسؤولية الاجتماعية
المتعلقة بمشاركة عائدات استغلال الموارد الطبيعية، سواء كانت مالية أو غير مالية، مع المجتمعات المحلية. الهدف النهائي من هذا المفهوم هو تمكين المجتمعات المحلية من مشاركة الثروات التي تم إنشاؤها من استغلال الموارد التي تعتمد عليها. حتى الآن، لا يزال هذا المفهوم غامضًا بعض الشيء، ولكن يُتفق على أنه يستبعد أشكال الضريبة والرسوم

ويركز أكثر على المجتمعات
المحلية المعرضة للخطر بدلاً من الجمهور العام. فيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي التي تقدم هذا المفهوم، يجب ملاحظة أنها تم اعتمادها في عام 2991 في ريو. إنها اتفاقية دولية تتناول قضايا التنوع البيولوجي، وقد صدقت عليها حتى الآن 291 دولة، بما في ذلك الغابون. تسعى هذه الاتفاقية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: - الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ - استخدام
التنوع البيولوجي بشكل مستدام؛ - مشاركة فوائد التنوع البيولوجي بشكل عادل ومنصف. 2. النصوص الدولية والإقليمية التي صدقت عليها الغابون والتي تنص على مشاركة الفوائد والمنافع في مجال الغابات بالإضافة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي التي تقدم هذا المفهوم من الوصول ومشاركة الفوائد، فإن الغابون أيضًا موقعة على نصوص أخرى تنص على هذا المفهوم. تعتبر الغابون
عضوًا مؤسسًا في لجنة الغابات في وسط أفريقيا □ □ □ □ □ □ □ □ □ وبهذا الصدد، شاركت في عملية إعداد جميع القرارات والتوجيهات لهذه المنظمة. تتوافق بعض النصوص التشريعية والتنظيمية في الغابون مع العديد من القرارات أو
جيهات من □ □ □ □ □ □ □. يُعتبر المعاهدة التي تؤسس □ □ □ □ □ □ □ استمرارًا لإعلان ياوندي وتمنح طابعًا ملزمًا لالتزاماتها. تهدف بشكل خاص إلى تحقيق الحفاظ على
إدارة مستدامة للنظم البيئية الغابية في وسط أفريقيا من خلال التعاون الإقليمي في هذا المجال. وفقًا لخطة التوافق لـ
تاباغ ةمادتسا زيزعت ىلإ فدهت يتلا فارطألا لودلل ةكرتشملا ةيؤرلا معدت يتلا ، □ □ □ □ □ □ □ □
وسط أفريقيا، تم وضع عدد من الإجراءات ذات الأولوية التي يجب تنفيذها بشكل مشترك تهدف إلى تنسيق السياسات
6 مقدمة والمادة الأولى من اتفاقية التنوع البيولوجي
كراشم يف نييلصألا نكاسلاو ةيلحملا تاعمتجملا قوقح □ ،2013 ربمفون ، □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 7
الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات □الغابون □ □.
-- 9 من 82 --
رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو 01 الغابات الوطنية.
تنبثق عشرة محاور استراتيجية من ذلك، من بينها السادس، الذي يهدف إلى □تطوير الأنشطة البديلة وتقليل الفقر □. في التوجيهات الإقليمية حول مشاركة السكان المحليين والسكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية في الإدارة المستدامة للغابات في وسط أفريقيا،
يوجد توافق حول فكرة أن الإدارة المستدامة للغابات تعتمد على النهج التشاركي ومكافحة الفقر في المناطق الريفية.
تعتبر الغابون أيضًا موقعة على بروتوكول ناغويا بشأن الوصول إلى الموارد الجينية ومشاركة الفوائد بشكل عادل ومنصف الناتجة عن استخدامها المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي. ينشئ بروتوكول ناغويا آلية الوصول ومشاركة الفوائد □ □ □ □ □، التي تستجيب للهدف
الثالث من اتفاقية التنوع البيولوجي، وتهدف إلى تنظيم العلاقات بين مزود الموارد الجينية والمستخدم والمعرفة التقليدية المرتبطة بها. في هذا الإطار، تكون الدول ذات السيادة على مواردها الطبيعية مسؤولة عن وضع شروط الوصول إلى هذه الموارد والمعرفة، ومشاركة الفوائد الناتجة عن استخدامها. في خطواتهم، يجب على الدول دمج أحكام بروتوكول ناغويا بشأن □ □ □. يجب أن
تكون مشاركة الفوائد الناتجة، مع المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، عادلة ومنصفة. يمكن أن تكون هذه الفوائد المشتركة مالية وغير مالية ويجب أن تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام. توجد نصوص دولية أخرى8 بالإضافة إلى تلك التي تم تناولها، وتندرج أيضًا ضمن توجيهات اتفاقية التنوع البيولوجي في ريو 2991. كما يمكن ملاحظته، فإن الغابون
موقعة على عدة نصوص دولية تنص على مفهوم المشاركة العادلة والمنصفة للفوائد والمنافع الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية. من المقرر أيضًا أن تكون هذه المشاركة مالية أو غير مالية. بعبارة أخرى، عندما لا تكون المشاركة مالية، يمكن أن تتعلق، من بين أمور أخرى، بتوظيف العمالة، وتوفير مخلفات الأخشاب للمجتمعات، وتنفيذ مشاريع أو أعمال اجتماعية لصالح هذه
المجتمعات. نظرًا لما سبق، يُطرح السؤال حول كيفية طرح مشاركة الفوائد في قطاع الغابات في الغابون؟ بعبارة أخرى، هل المحتوى المقدم يعكس محتوى التزامات الغابون على الصعيد الدولي؟ يجب أن نلاحظ أيضًا أن النظام الأحادي للقانون الغابوني له آثار على المستوى الوطني فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المصدقة. في الواقع، وفقًا للدستور، الذي يتمتع بالسيادة

القانونية، فإن المعاهدات التي يصدق عليها رئيس الدولة تكون قابلة للتطبيق على الفور ولا تحتاج إلى تحويلها إلى قانون لتكون فعالة بالكامل على عكس ما هو الحال في الدول الثنائية، التي توجد أساسًا في أنظمة القانون العام، حيث تحول القوانين المعاهدات إلى قانون وطني . وهذا له آثار كبيرة، عندما تكون الالتزامات الدولية التي تلتزم الدولة بالامتثال لها قابلة

للتطبيق على الفور في النظام القانوني الوطني؛ وبالتالي، فإن هذه الالتزامات تكون قابلة للتطبيق على الفور للمستفيدين من الحقوق المعترف بها بموجب هذه الآليات الدولية. ومع ذلك، هناك حد: التصديق الفعلي على النصوص من قبل رئيس الجمهورية ونشرها في الجريدة الرسمية. ستظل الالتزامات غير صالحة إذا لم تؤدِ توقيع الاتفاق أو الاتفاقية إلى تصديق ومن ثم نشر9. 3.

قانون الغابات الغابوني ومشاركة الفوائد في قطاع الغابات وبالتالي، بالإشارة إلى الهدف الثالث من الاتفاقية، أدخل المشرع الغابوني هذا المفهوم من خلال المادة 152 من قانون الغابات الذي تم إصداره في عام 1002. بينما ينص على هذا المبدأ، لا يقدم قانون الغابات أي تعريف له. وفقًا لهذه المادة، يجب على المستغلين الغابويين، المستخدمين الرئيسيين للموارد الطبيعية

المعنية، المساهمة في تقليل الفقر في المجتمعات التي تعيش في محيط امتيازاتهم الغابية. من خلال هذا النص، أقر المشرع مبدأ مشاركة الفوائد والمنافع. يعتمد هذا المبدأ على حيازة الحقوق العرفية من قبل المجتمع على الغابات. علاوة على ذلك، أراد المشرع تخفيف الأضرار التي قد تتعرض لها هذه المجتمعات نتيجة لهذا الاستغلال. إن الإقرار القانوني بمشاركة الفوائد ليس

سوى ترجمة في القانون الداخلي للالتزامات التي تم التعهد بها من قبل الغابون على الصعيد الدولي في مجال الموارد الطبيعية. 8 الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 9 ليز ألدي وولي بمساهمة ناتالي فاور، : حقوق الملكية في الغابون: مواجهة الماضي والحاضر ، يونيو 2102؛

السياق 11 تستند مشاركة الفوائد والمنافع الناتجة عن استغلال الغابات إلى الأساس القانوني في المادة 152 من قانون الغابات، والتي تنص على ما يلي: لتعزيز الجانب الاجتماعي من سياسة الإدارة المستدامة، يتم إنشاء مساهمة، وخاصة مالية، يتم تمويلها من قبل حاملي هذه الامتيازات لدعم الأنشطة التنموية ذات المصلحة العامة التي تبدأها تلك المجتمعات. يتم تحديد طبيعة

ومستوى هذه المساهمة من خلال دفتر الشروط التعاقدية المرتبطة بكل امتياز. تُترك إدارة هذه المساهمة لتقدير الجمعيات التمثيلية للمجتمعات المعنية. على الرغم من الدعوة إلى مبدأ مشاركة الفوائد والمنافع الناتجة عن استغلال الغابات، فإن محتوى وتطبيق هذا النص يثير بعض المخاوف. يتضح من البداية أن الجانب المتعلق بمساهمة المستغل الغابي هو الذي يتم تسليط الضوء

عليه، بينما لا تظهر الجوانب الأخرى لمشاركة الفوائد مثل توظيف اليد العاملة المحلية أو استعادة الأخشاب المتساقطة من قبل المجتمعات. فيما يتعلق بمساهمة المستغلين الغابيين، نلاحظ أن المادة لا تعتبر الطابع النقدي للمساهمة مطلقًا، بل تنص على أنه يمكن أن تكون هذه المساهمة مالية بشكل خاص، حيث تُترك تقدير طبيعتها ومستواها للمستغل الغابي. من المؤكد أن هذا

جانب يميل في النهاية إلى إضعاف حقوق المجتمعات في هذا القطاع. في الواقع، كيف يمكن أن يكون المستغل قاضيًا وخصمًا في نفس الوقت؟ فهو في الوقت نفسه الشخص الذي يجب أن يفي بهذا الالتزام، ووفقًا للقانون، هو الذي يجب أن يحدد كيفية القيام بذلك. تتعلق صعوبة أخرى بمصطلح الجمعيات التمثيلية للمجتمعات . هل يجب أن نفهم من ذلك ممثلين تم اختيارهم تعيينهم انتخابهم

بشكل شرعي من قبل المجتمع، أم جمعية مجتمعية تم إنشاؤها خصيصًا لإدارة هذه العملية؟ كما يمكن ملاحظته، فإن هذا السؤال يثير تفسيرات متنوعة على الأرض وفي الممارسة العملية. فيما يتعلق بهذه المادة، نلاحظ أن طبيعة ومستوى مساهمة المستغل الغابي يتم تحديدهما في دفتر الشروط التعاقدية. ومع ذلك، تظل القوانين صامتة بشأن محتوى مثل هذا الوثيقة. ونتيجة لهذا الصمت،

حتى اليوم، لا يوجد أي امتياز غابي يحتوي على دفتر شروط تم إعداده وتوقيعه وتطبيقه رسميًا. وبالتالي، في إطار تطبيق هذه المادة، يتبع كل مستغل غابي فهمه وإرادته وحساسيته، سواء كانت الامتيازات معتمدة أم لا. في الواقع، لتسهيل تطبيق هذه المادة، يتم حاليًا إجراء أعمال على مستوى الوزارة المسؤولة عن المياه والغابات، بالتعاون مع المجتمع المدني، لوضع نموذج

لدفتر شروط تعاقدية بالإشارة إلى هذه المادة 152. خلال ورشة عمل حديثة حول حقوق المجتمعات الغابية في القطاع الغابي مدعومة من مشروعنا وشركاء آخرين، تعاونت إدارة المياه والغابات مع كيانات أخرى: سواء من المشغلين الاقتصاديين أو المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، وكالات المساعدة للتنمية، وزارة الزراعة والوكالة
الوطنية للحدائق الوطنية، للتفكير، من بين أمور أخرى، في مسألة مشاركة الفوائد، وبشكل أكثر تحديدًا، في المحتوى الذي يجب أن يُعطى لنموذج دفتر الشروط التعاقدية الذي يجب أن يُوقع بين الشركات الغابية والمجتمعات المجاورة. بالإضافة إلى اعتماد التوصيات العامة المتعلقة بتحسين حقوق المجتمعات في القطاع الغابي، سمحت هذه الورشة بالتوصل إلى عدة اقتراحات تتعلق
بمحتوى دفتر الشروط التعاقدية. تم إرسال هذه الاقتراحات بالإضافة إلى تقرير الورشة ذات الصلة إلى الجهات المعنية.
ج. المجتمعات الغابية المستهدفة والتراخيص الغابية المعنية في مدينة ماكوكو ومحيطها، يتم دعمنا لتطبيق المادة 152 من قانون الغابات بشكل فعال حتى الآن لصالح أربع مجتمعات. وهي قرى بومبندا، ميسيب، إيوكو-نجوتا وباتوالا. تسكن هذه القرى أساسًا
مجتمعات من عرق الكوتا البانتوي وتقع في محيط عدة استغلالات غابية تديرها شركات صينية بشكل أساسي مثل: ةلاح يف شيعت اهعيمج .ةكرتشم لكاشم أموم تاعمتجملا هذه هجاوت . □ □ □ □ □ ، □ □ □ □ □ ، □ □ □ □ □
الفقر المدقع وعادة ما تكون مصدر دخلها الرئيسي هو تسويق المنتجات الناتجة عن ممارسة حقوقها في استخدام الغابة. على الرغم من أن بعض أعضائها يعملون لأنهم يستفيدون من تفضيل
في التوظيف في هذه الشركات الغابية، إلا أنهم يعيشون في ظروف عمل صعبة أحيانًا □غياب الضمان الاجتماعي، التأمين ضد حوادث العمل □ مع رواتب لا تتجاوز أحيانًا الحد الأدنى للأجور الغابوني الذي يبلغ 000,051 فرنك أفريقي.

الرسوم الغابية وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو 21 قبل بدء المشروع، لم يكن لدى هذه المجتمعات تعريف دقيق لمفهوم الرسوم الغابية أو مشاركة الفوائد. كما لم يكن لديهم معرفة بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها للوصول إليها. بعبارة أخرى، كانوا يجهلون أن مساهمة المستغلين الغابيين في الإنجازات الاجتماعية لصالحهم
تستجيب لالتزام قانوني. كانت المجتمعات تعتبر أعمال المستغلين كأفضال تُقدم وفقًا لرغبة المستغل الغابي الذي يرغب في الحفاظ على علاقات ودية مع مجتمعهم. لم تكن هذه الوضعية بالتأكيد في مصلحة المجتمعات، حيث كان بعض المستغلين الغابيين يستغلون هذه الجهالة للتملص من التزاماتهم القانونية. وهكذا، كانوا يكتفون بتنفيذ بعض الأعمال العرضية أو الهدايا التي لم
تستجب لاحتياجات المجتمعات ولا للالتزامات المنصوص عليها في المادة 152 من قانون الغابات. يجب أيضًا ملاحظة أن بعض أعضاء المجتمعات استفادوا من هذه الوضعية لتفضيل مصالحهم الأنانية على حساب المصالح المجتمعية.
الخريطة 1: وضع المجتمعات المستهدفة بالنسبة للتراخيص الغابية بعض ممثلي المجتمعات الغابية في ماكوكو صورة □ □ .

مساهمة المشروع في تعزيز حقوق المجتمعات في القطاع الغابي 31 □ □. مساهمة المشروع في تعزيز حقوق المجتمعات في القطاع الغابي أ. أهمية المشروع لتعزيز الحقوق بشكل عام وأهمية الدعم القانوني في هذه العملية بشكل خاص
المشروع تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق المجتمعات الغابية ، الذي تنفذه براينفورست و □ □ □ □، يتعلق بحقوق المجتمعات الغابية، ويهدف كما يشير عنوانه
إلى دعم احترامها وتعزيزها. لذلك، من المنطقي تمامًا أن يهتم بمسألة الوصول إلى إدارة الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات من قبل المجتمعات نفسها. طريقة عمل المشروع فريدة ومبتكرة إلى حد ما. في الواقع، يعتمد هذا المشروع على توظيف وتدريب مستمر وتوظيف المحامين في المناطق الريفية حتى يقدموا الدعم القانوني والتنظيمي اللازم للمجتمعات المحلية. في الغابون، يتم
توظيف المحامين في مناطق ماكوكو، فوغامو ومينفول. هؤلاء يتم دعمهم في عملهم من قبل مساعدي المحامين وروابط مجتمعية، وهم أشخاص موارد من المجتمعات الشريكة ويجب أن يدعموهم في جميع مهامهم الميدانية، لتسهيل اجتماعاتهم المختلفة □التقديم، الترجمة □. كما يستفيد مساعدو المحامين والروابط المجتمعية من تعزيز القدرات القريبة من قبل المحامين. بالإضافة إلى تعزيز

القدرات القانونية للمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى، يهدف المشروع إلى مرافقتهم في إنشاء أطر للتشاور بين الأطراف المتعددة لتعزيز حقوقهم المختلفة من أجل مكافحة الفقر. لتحقيق ذلك، دعم المشروع في منطقة ماكوكو عدة مجتمعات حتى تتمكن من الاستفادة من الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات التي تقع بجوارها. وهذا أحد أهداف المشروع. تجدر الإشارة أيضًا إلى
أن دعم المجتمعات في إطار تنفيذ المادة 152 من قانون الغابات تم بشكل أساسي في هذه المنطقة. الدعم القانوني ذو أهمية خاصة لأنه يتعلق بعملية معقدة وشاقة بالنسبة لمجتمعات لا تتعرف على هذه الآليات، ولا يتم تنظيمها بشكل كافٍ من قبل القانون والجهات الفاعلة الأخرى. في الواقع، لا يتعلق الأمر ببساطة بالذهاب إلى مستغل غابي للمطالبة بمبلغ من المال كما تفعل بعض
المجتمعات حتى الآن. يتطلب تنفيذ المادة 152 معرفة مسبقة وتنفيذ نهج تجهله المجتمعات، مما يبرز أهمية وجود محامٍ متخصص في هذا الموضوع لمرافقتهم. المشروع تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق المجتمعات الغابية يلبي هذا الحاجة للدعم، ودعم المجتمعات ليس فقط في هذه العملية ولكن أيضًا بشكل عام فيما يتعلق بحقوقهم المختلفة في القطاع الغابي. في الواقع، قبل القيام
بأي إجراء يتعلق بتحسين الإطار القانوني الذي ينظم حقوقهم، يجب أولاً مرافقتهم في استيعاب واستخدام الحقوق الموجودة، ولكن أيضًا الواجبات المرتبطة بها. ب. النهج المتبع في إطار المادة 152 1. على المستوى الوطني على المستوى الوطني، استطاع المشروع اغتنام الفرصة والمشاركة في مجموعة العمل المنفذة في إطار المشروع: تعزيز القدرات القانونية للمجتمع المدني،
المجتمعات المحلية والسكان الأصليين من خلال نهج شامل لإدارة الموارد الطبيعية ، الذي بدأته منظمة
 ني ب ةعقوملا نواعتلا ةيقافتا ىلع أضيأ ةعومجملا تدمتعا .
الشؤون الغابية في الغابون. تستند هذه المجموعة إلى مجموعة من الخبراء، من المجتمع المدني الوطني والدولي، الذين يمتلكون جميعًا مهارات في مسائل القانون والسياسات والحكم في
القطاع الغابي. وتتمثل مهمتها بشكل خاص في دعم المجتمع المدني الوطني
-- 31 من 82 --
رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابونية: تجربة رائدة في مدينة ماكوكو 41 وشركاء آخرين حول القضايا التالية: تعزيز القدرات القانونية؛ التحليل القانوني وإنتاج المواد لدعم الإصلاحات التشريعية في قطاع الغابات؛ إعداد المواد والأدوات القانونية؛ تسهيل وتنظيم أطر التفكير وورش العمل بالتعاون مع الإدارات المعنية بقطاع الغابات. بعد المناقشات
مع وبناءً على أوجه التشابه التي لوحظت بين مشاريعنا، اعتبرنا أنه من الضروري دمج هذه الديناميكية في العمل. حتى الآن، بالإضافة إلى إعداد وحدات التدريب والمواضيع المتعلقة بالحقوق الغابية، عملت هذه المجموعة بشكل عام على تحليل محتوى الأحكام الحالية للتشريع الغابي، والهدف هنا هو صياغة اقتراحات لتحسينها وتسهيل تطبيقها. تهدف هذه الأنشطة إلى
تحسين الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين. لتسهيل تطبيق المادة 152، تم إعداد نموذج دفتر شروط تعاقدية للتوقيع بين المستغلين الغابويين والمجتمعات، ثم تم تقديمه للتقييم والمصادقة من قبل المجتمع المدني. بعد ذلك، خلال ورشة عمل وطنية تم تنظيمها بالتعاون بين الوزارة المعنية بقضايا الغابات والمجتمع المدني، والتي تناولت حقوق المجتمعات في
قطاع الغابات ، تم تقديم توصيات ملموسة01 من قبل جميع الأطراف المعنية بشأن المحتويات والتعديلات الممكنة على هذا الدفتر التعاقدي. تستمر المناقشات حتى اليوم بين المجتمع المدني والوزارة بهدف إنهائها. ومع ذلك، من أجل منحها قوة إلزامية، اقترح المجتمع المدني على الوزارة دعم دفتر الشروط بقرار وزاري. كما يمكن ملاحظته، بدأ فريق العمل هذه المناقشة ووسعها
لتشمل الفاعلين الآخرين، والهدف هو الوصول إلى وثيقة توافق تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع. يجب أن نلاحظ أن المجتمعات المحلية تم استشارتها وإشراكها في هذه الديناميكية ليس فقط من خلال مشروع المحامين المجتمعيين ولكن أيضًا خلال ورشة العمل التحضيرية في 4 فبراير وورشة العمل الوطنية من 5 إلى 6 فبراير في ليبرفيل. فيما يتعلق بشكل أكثر تحديدًا بورشة العمل
التحضيرية في 4 فبراير مع المجتمعات، من المهم أن نلاحظ أن هذه الورشة كانت بالكامل مبادرة وتحمل مسؤولية مشروعنا11. في الواقع، خلال هذا الاجتماع، تم مناقشة تسهيل هيكلة وتنظيم المناصرة التي كان من المقرر أن تقوم بها

المجتمعات خلال الورشة الوطنية. سمحت هذه التحضيرات أولاً بتحديد المتحدثين باسم المجتمعات؛ كما سمحت للمجتمعات القادمة من مناطق غابية مختلفة
ماكوكو، مينفول، فوغامو، لاستورفيل وبوي ، بتبادل التحديات التي تواجهها وخاصة لجمع الشكاوى والتوصيات الرئيسية المتعلقة بتحسين حقوقها في قطاع الغابات. كانت هذه الأعمال السابقة حاسمة في مشاركة المجتمعات في هذه الورشة الوطنية. حصلنا على تدخلات ورسائل وتجارب ميدانية سمحت لنا بتعديل التوصيات النهائية وفقًا لواقعهم المختلفة. بالإضافة إلى هذه الورشة
التحضيرية، من المهم أن نلاحظ أن تسهيل مشاركة المجتمعات في هذا النوع من الاجتماعات والعمليات يتماشى مع الاستراتيجية العامة للمشروع التي تهدف إلى أن تكون هذه المجتمعات جزءًا من جميع الاجتماعات التي تتناول حقوقها في قطاع الغابات. بالنسبة للمشروع، فإن الإدارة التشاركية ليست مجرد فكرة نظرية، بل هي عملية معقدة تتطلب استشارة المجتمعات وإشراكها في الأساس
في إطار إعداد القوانين التي تحكم بيئتها. في نهاية الورشة الوطنية، تم تقديم توصية أساسية بشأن مسألة فعالية الرسوم الغابية. في الواقع، تم التوصية باعتماد قرار يجعل دفتر الشروط التعاقدية إلزاميًا ويمنح قوة تنفيذية، بالإضافة إلى مشاركة المجتمعات من خلال شهادات تسرد صعوباتها في تنفيذ المادة 152، وكذلك مساهمتها في جميع أعمال إعداد نموذج دفتر الشروط
التعاقدية للمادة 152 من قانون الغابات الغابوني. من المهم أيضًا هنا أن نذكر أنه خلال هذه الورشة الوطنية، كانت أعمال المجموعات تركز على تحليل نموذجين من دفاتر الشروط التعاقدية: أحدهما مقترح من المجتمع المدني والآخر من الوزارة. كان الهدف هنا هو إنتاج وثيقة واحدة بناءً على الاقتراحات المختلفة. 01
-68 . . -
شروع: تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق المجتمعات الغابية المنفذ من قبل و ؛
-- 41 من 82 --
مساهمة المشروع في تعزيز حقوق المجتمعات في قطاع الغابات 51 2. على المستوى المحلي 2. . تعزيز قدرات المجتمعات كما ذكرنا سابقًا، تتميز هذه المبادرة في إطار هذا المشروع بتوظيف المحامي داخل المجتمعات المحلية. بالتأكيد، يتعلق الأمر بتعزيز القدرات، ولكنه تعزيز للقدرات القريبة نظرًا لوجود ودعم دائمين من المحامين على الأرض.
من المهم هنا أن نلاحظ أن تعزيز
القدرات يستجيب دائمًا لاحتياجات محددة. تم تحديد هذه الاحتياجات مسبقًا في إطار التحضير وبدء المشروع بشكل عام. بعد ذلك، استمرت عملية تحديد الاحتياجات من خلال إجراء دراسة اجتماعية واقتصادية إضافية وإعداد خطط عمل استراتيجية مجتمعية. من خلال هذه الأنشطة، دعمنا المجتمعات في تحديد المشاكل الرئيسية التي تواجهها فيما يتعلق بمعرفة واستخدام حقوقها في قطاع
الموارد الطبيعية. بعد ذلك، دعمناهم في صياغة وتنفيذ إجراءات ملموسة بناءً على التشريعات الوطنية بشكل خاص. في هذا السياق، تم تحديد مسألة حق المشاركة في الفوائد الناتجة عن الاستغلال الغابي، المنصوص عليها في المادة 152 من قانون الغابات. في إطار هذا الدعم، قمنا بتنفيذ عدة إجراءات: كانت الخطوة الأولى هي تحسين معرفة المجتمعات حول القضايا ومحتوى المادة
152. لتحقيق ذلك، تم تنظيم عدة بعثات تدريب وتوعية في القرى. كان المحامون المساعدون المجتمعيون الذين تم تدريبهم مسبقًا مهمين للغاية، خاصة في الترجمة إلى لغة كوتا. بالإضافة إلى الترجمة إلى اللغات المحلية، استخدم المحامي الفرنسية السهلة للوصول إلى جمهور واسع وتكييف الخطاب والأدوات مع قدرات وإدراك المجتمعات لحقوقها، والسياق، والمشكلات التي تواجهها.
خلال هذه التدريبات، تم تحديد استراتيجية عامة، وفقًا لما هو منصوص عليه في القانون الغابي. كان من الضروري تشكيل جمعية تمثيلية، مناقشة أسلوب الحوكمة ومصالح المجموعات المختلفة في القرية. ثم كان يجب تحليل الاحتياجات وصياغة مشاريع وإجراءات تتماشى مع المصالح المجتمعية. وأخيرًا، الالتقاء بالمستغلين الغابويين وبدء المفاوضات بهدف الحصول على تمويل لهذه
المشاريع. لذلك كان يجب أن يستمر دعمنا لتنفيذ ومتابعة هذه الأنشطة المختلفة. وفقًا لأحكام المادة 152 من قانون الغابات، فإن إدارة المساهمة المدفوعة من قبل المستغل الغابي تعود إلى الجمعيات التمثيلية للمجتمعات. بناءً على طلبهم، ساعدنا المجتمعات على تنظيم نفسها في جمعية لتلبية هذا المطلب القانوني. لتحقيق ذلك، قامت المجتمعات مسبقًا بتشكيل مجموعات فنية

لإعداد النظام الأساسي واللوائح الداخلية. تم تفضيل النهج التشاركي والمجتمعي في هذه العملية. في الواقع، تم ترك أسلوب الحوكمة واختيار الأشخاص الذين يجب أن يكونوا جزءًا من هذه اللجنة بالكامل للمجتمعات. فيما يتعلق بأخذ أسلوب الحوكمة التقليدي في الاعتبار، يجب أن نقول إن المجتمعات أرادت أن يتم دمج التنظيم التقليدي للقرى في جمعياتها. وبالتالي، بجانب
المكتب التنفيذي الذي هو الهيئة الإدارية التقليدية لجمعية، أنشأوا مجلس الحكماء الذي يتضمن رئيس القرية وبعض الشخصيات البارزة المقيمة في القرية وفي المدينة. بالإضافة إلى هذا الجانب من الحوكمة التقليدية، حرصت الجمعيات على إشراك الشباب والنساء في هذه العمليات لضمان مشاركة جميع مكونات مجتمعاتهم وإثارة اهتمامهم. استنادًا إلى نصائح المشروع، أعدت هذه
اللجان الفنية النسخ المؤقتة من الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية. كما سهلنا هذه الأعمال من خلال توفير العناصر الرئيسية التي يجب أن تظهر في مثل هذه الوثائق. بناءً على ذلك، كان يجب على اللجان الفنية التفكير في تسمية الجمعيات، وأهدافها، وبشكل عام في محتويات الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية. في قرية إيوكو-نجوتا، على سبيل المثال، اتخذت الجمعية اسم
مينابينجيكا ، والذي يعني باللغة الفرنسية دعونا نجرب قليلاً ، كترجمة لرغبة المجتمع في العمل معًا من أجل تطوير قريتهم. سمح العمل على الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية للمجتمعات بإدخال أسلوبها التقليدي في حل النزاعات والمتابعة من خلال إنشاء مجلس الحكماء الهيئة التقليدية المخولة بمتابعة عمل الفريق الإداري ، إلخ. شجعنا المجتمعات على تفضيل تمثيل
جميع المجموعات رجال، نساء، شباب، شيوخ وخاصة اعتماد قواعد إدارة فعالة مثل التوقيع المزدوج لصرف الأموال، واختيار القادة على

رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة رائدة في مدينة ماكوكو 61 استنادًا إلى كفاءتهم وجودتهم كمديرين جيدين، تم تبرير الأموال المستلمة لأي نفقات، وفصل الوظائف بين تلك الخاصة بالرئيس وتلك الخاصة بالمسؤول المالي، وتحديد مدة فترات الفريق الإداري ووجوب كتابة تقارير الأنشطة. في نهاية ولايتهم، قدمت اللجان الفنية النسخ المؤقتة من
الوثائق المعدة للمراجعة والتعديل. كانت الجمعيات العامة التأسيسية بمثابة إطار لهذا العمل وقد سمحت فعليًا بالحصول على النسخ النهائية من النظام الداخلي واللوائح التي تم تقديمها إلى المحافظ لإجراءات الاعتراف الرسمي.
بعض المجتمعات مثل تلك الخاصة بمصنع الأخشاب، على الرغم من عدم استفادتها من المشروع في هذا الإطار، قد طلبت دعمنا، لنفس النوع من الأنشطة
الأولية، لتحقيق حقها في المشاركة في الأرباح. كانت هذه المجتمع قد نظمت نفسها بالفعل في جمعية وكتبت أيضًا وثائقها المختلفة للتشغيل مثل النظام الداخلي واللوائح، لكنها لم تقم بعد بإجراءات قانونيتها. من المهم ملاحظة أن هذه الكيان تم إنشاؤه بمساعدة موظف غير قانوني من المشغل الغابي، مما أدى إلى وجود بعض الضعف من حيث الهيكلية والوظائف. كما حدد المشروع
خطرًا كبيرًا في هذه العملية: غالبًا ما، بهدف الامتثال للقانون الغابوني، يقوم المشغلون الغابيون بتعيين موظفين لمرافقة المجتمعات في إنشاء الجمعيات. النية جيدة من حيث المبدأ، ومع ذلك، فإن معرفتهم بالقانون، وتجربتهم في العمل ومعرفتهم بواقع المجتمعات ضعيفة جدًا أو حتى غير موجودة. العملية التي يريدون تنفيذها غالبًا ما تكون سريعة جدًا وغير مناسبة لضمان
فعليًا استشارة وتمثيل مصالح مجتمع كامل والأشخاص المعنيين بعملية استغلال الغابات وعواقبها. يتضح أنه حتى لو تم احترام القانون، فإن عمل إعداد المجتمع، والتكيف والتملك يتم تجاهله تمامًا و تكون مخاطر عدم التنفيذ، بل وحتى النزاعات الناتجة عن تنفيذ مشاريع التنمية في هذه الظروف مرتفعة. في الواقع، الذهاب إلى مجتمع للتفاوض مع رئيسه، أو مجموعة من الأشخاص أو
جمعية لا تمثل المصالح المجتمعية، بالطبع يسمح للمشغل بالامتثال للقانون، لكنه يحمل الكثير من المخاطر للمجتمع. أحيانًا يتم إنشاء جمعيات من العدم وتختفي بمجرد أن يتراجع المشغل عن المنطقة، تاركة وراءها قشرة فارغة وغالبًا ما تكون نزاعات داخل المجتمع. في حالة مجتمع إيوكو-نجوتا، كانت هناك شكوك حول حيادية المشغل، حيث كان يجب على كيانهم الالتزام بعملية
تتطلب التزامات تجاه المجتمع. علاوة على ذلك، أكدت المجتمعات أنه عند إنشاء الجمعية من قبل المشغل الغابي، لم

يتم أخذ التنظيم التقليدي للقرية في الاعتبار مع استبعاد الزعماء التقليديين. أخبرنا زعيم القرية عن الأقوال التي كانت من قبل الميسر المخصص للمجتمعات. كان هذا الأخير يؤكد بالفعل، أنه كان هناك عملية لا تتعلق بأي شكل من الأشكال بزعماء القرى. كل شيء
يوضح هشاشة الالتزام بتشكيل جمعية تمثيلية كما نصت عليه المادة 152. إن عدم إشراك السلطة التقليدية في العملية كان سببًا في نشوء نزاعات خطيرة أدت إلى انسحاب الأشخاص الذين يعتبرون أنهم تعرضوا للضرر. لهذا الغرض، كانت هناك حاجة إلى عدة اجتماعات للتشاور وعقد مناقشات لإعادة الأمور إلى نصابها وجعل المجتمع يعمل على أساس مجتمعي خالٍ من أي مصلحة فردية كما
كان الحال في الماضي. وقد أسفرت هذه المشاورة عن إشراك كافة المجتمع في العملية وإعادة قراءة النظام الداخلي واللوائح مع الحرص على دمج قواعد الإدارة الجيدة المقترحة من قبل المحامية. بالإضافة إلى الدعم التنظيمي والقانوني فيما يتعلق بإعداد الوثائق اللازمة طلب للقانونية، النظام الداخلي، اللوائح، محضر الجمعية التأسيسية، قائمة الفريق الإداري وقائمة
الأعضاء ، تم أيضًا دعم هذه المجتمعات في إطار الإجراءات الإدارية لتقنين هذه الكيانات لدى الجهات المختصة المحافظة . ومع ذلك، يجب ملاحظة أنه بسبب حداثة العمل الجمعوي لدى المجتمعات، فإن التكيف يتم تدريجيًا سواء بالنسبة للمشاركة في الاجتماعات أو لتطبيق بعض الأحكام مثل دفع رسوم العضوية من قبل الأعضاء. لهذا السبب، كان تعزيز القدرات أيضًا يركز على تشغيل
جمعية و مسؤوليات الأعضاء المختلفين مثل المكتب التنفيذي، مجلس الحكماء والجمعية العامة. نظرًا لأن المادة 152 تنص على أن المساهمة المدفوعة يجب أن تغذي مشاريع التنمية

مساهمة المشروع في تعزيز حقوق المجتمعات في قطاع الغابات 71 المبادرة من قبل المجتمعات، فقد خططنا لدعم في تحديد المشاريع المجتمعية، أولوياتها، تحليل جدواها، تطويرها، استدامتها والمتابعة. هذه المرحلة أكثر أهمية لأنها تهدف إلى توجيه المجتمعات في اختيار مشاريع ذات مصالح مجتمعية، واقعية وقابلة للتنفيذ. بناءً على ذلك، قامت المجتمعات المعنية بتطوير مشاريع
مرتبطة بالزراعة وتربية الحيوانات. بالنسبة لهم، في الواقع، بالإضافة إلى تحقيق السيادة الغذائية، ستسمح لهم هذه الأنشطة بتحقيق استقلال مالي. في إطار هذه العملية، كانت المجتمعات الأربعة المدعومة لديها جميعًا جمعيات تم إنشاؤها ونشطة. اثنتان منها قد أعدتا بالفعل مشاريع مجتمعية وواحدة، حتى الآن، تتلقى الفوائد الناتجة عن الاستغلال الغابي من حيث دعم تنفيذ
مشروع زراعي مع تسليم المعدات. للأسف، منذ هذه المرحلة، لم تتلق هذه المجتمع أي شيء. نأمل أن يؤدي تنفيذ التوصيات من إطار التشاور متعدد الأطراف الذي تم عقده في 51 أبريل 4102 في ماكوكو إلى حل هذه الوضعية. 2. .
تيسير أطر الحوار متعدد الأطراف بعد هذه المرحلة التي يمكن اعتبارها الخطوة الأولى، كان هناك حديث بدعم من الإدارة الإقليمية للمياه والغابات في
أوجوي-إفيندو لإقامة حوار بين المشغل الغابي والمجتمعات المعنية. كانت هذه التيسير أكثر ضرورة لأن المشغل كان غير متعاون إلى حد كبير في البداية. وقد ساهمت مشاركة خدمات المياه والغابات الإقليمية في حل هذه الوضعية، التي لم تشهد أي تقدم، على الرغم من جميع المحاولات التي قامت بها المجتمعات من خلال المشروع. بصفتها الإدارة الضامنة لتطبيق التشريع الغابي،
شجعت إدارة المياه والغابات خلال اجتماع التشاور الذي اقترحناه، الشركة الغابية على الامتثال لهذا الالتزام المنصوص عليه في المادة 152 من قانون الغابات. بعد هذه المناقشات وعلى أساس المشاريع المقدمة من المجتمعات، التزمت الشركة الغابية بتمويل إنشاء مزرعة موز على عدة هكتارات وتطوير تربية الحيوانات. حتى الآن، احترمت الأخيرة جزئيًا الالتزامات التي تم
اتخاذها. في الواقع، لم تتلق المجتمع سوى معدات زراعية مجارف، مناجل وعربات وهو ما لا يمثل شيئًا كبيرًا مقارنة بما كان ينبغي أن تتلقاه فعليًا من حيث الفوائد الناتجة عن الاستغلال الغابي. بعيدًا عن هذه المرحلة من الحوار الرباعي
اه والغابات، ، ومجتمع إيوكو-نجوتا ، تم تنظيم إطار للتشاور متعدد الأطراف بشكل مشترك من قبل
والإدارة الإقليمية للمياه والغابات في أوجوي-إفيندو في 51 أبريل 4102. كان الهدف العام من هذا الاجتماع هو إنشاء إطار للحوار متعدد الأطراف والتشاور المستدام الذي يسهل التنفيذ الفعال للمادة 152 من قبل المشغلين الغابيين في مدينة

ماكوكو لصالح المجتمعات المجاورة لتنازلاتهم وتصاريحهم الغابية، مع ضمان استشارة ومشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار
وإدارة الغابات. في الواقع، كان لهذا الاجتماع الفضل في جمع فاعلين من قطاعات متنوعة ولكنهم جميعًا معنيون بقضية الفوائد الناتجة عن الاستغلال الغابي في محافظة أوجوي إفيندو. بناءً على ذلك، تم إشراك ممثلي الإدارة اللامركزية والمركزية □البلدية، المجلس الإقليمي، الإدارة الإقليمية للمياه والغابات، المحافظة □، المجتمع المدني
ا، □□□، □□□، □□□□□□□□□□□□□
□□□□□، الشركات الغابية □□□□□، □□□□□، □□□□، □□□□□□□□□□□، □□□□□□□□□□□، المجتمعات المجاورة لتنازلات الغابات □تسينكيلي، إيوكو-نجوتا، بوبيمدا، مبس، إبيينغ، لاسيريه □ والزعماء التقليديين في هذه التفكير. خلال هذه المشاورة، أتيحت الفرصة للجميع ليس فقط للمساهمة بناءً على تبادل الخبرات ولكن أيضًا لتقديم مقترحات حلول لتطبيق جيد للمادة 152 من قانون الغابات
في هذه المحافظة. بعيدًا عن هذا النهج التبادلي، تم أيضًا التركيز على توعية الأطراف المعنية حول حدود هذه الأحكام القانونية. بعد ذلك، سمح تبادل الأسئلة والأجوبة وأخذ وجهات النظر المختلفة في الاعتبار بتجميع التوصيات النهائية التي تم تسجيلها في تقرير الورشة.21 يُنصح بقراءة هذا التقرير لأنه مكمل لهذه الدراسة والمبادرة31. 21 انظر تقرير الورشة حول إنشاء
إطار للتشاور، متعدد الأطراف، في محافظة أوجوي-إفيندو، من أجل تطبيق فعال للمادة 152 من قانون الغابات الغابوني 13
□□□□□:□□□□□.□□□□□.□□□□□□□□□□□-□□□□-□□□□.□□□□□□□□□□□□.□□□□□70-□□□□□-□

رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة رائدة في مدينة ماكوكو 81 مساعد قانوني من
ﻦﻮﻧﺎﻗ ﻦﻣ 251 ةدﺎﻤﻟا ﺎﻳﺎﻀﻗ لﻮﺣ ادﻨبﻣﻮﺑ يﻓ تﺎﻌﻤﺘﺠﻤﻟا ﺔﻴﻋﻮﺗ ﻰﻠﻋ ﻞﻤﻌﻳ □□□□□□□□□□□□
ورة من □□□□□□□□□□□□ محامي من □□□□□□□□□□□□□ يشرح الإجراءات اللازمة لإنشاء وعمل جمعية في قرية
ومبندا صورة من □□□□□□□□□□□□□ منسقة إقليمية تشرح أهداف المشروع.
صورة من □□□□□□□□□□□□

تحليل ديناميكي للمادة 152: المحتوى وفرص العمل 91 □□□. تحليل ديناميكي للمادة 152: المحتوى وفرص العمل □.
المحتوى والحدود للمادة 152 من قانون الغابات تقدم هذه المادة في محتواها الحالي عدة حدود تضعف حقوق المجتمعات وتقلل من فرصها في تحقيق النتيجة المرجوة وهي التنمية المجتمعية. تزيد المادة 152 من عدم المساواة بين المجتمع والمستغل الغابي من خلال السلطات
المعترف بها له. في الواقع، فإن المسؤولية عن تحديد طبيعة ومستوى المساهمات تُركت بالكامل حتى الآن للمستغل الغابي. حيث يمكنه، كونه القاضي والخصم، إما تحديد مبلغ ضئيل أو عدم تحديد أي شيء. تؤكد الممارسة أيضًا هذا التحليل. تناقش القانون دفتر الشروط التعاقدية كوثيقة سيتم فيها تحديد طبيعة ومستوى المساهمة التي يجب دفعها من قبل المستغلين الغابيين. ومع ذلك،
لا يقدم أي توضيح بشأن الشكل أو المحتوى الذي يمكن أن تحتوي عليه هذه الوثيقة. علاوة على ذلك، لا تشير بأي شكل من الأشكال إلى اتخاذ نص تطبيقي لمنحها قيمة ملزمة. لا ينص القانون أيضًا على وجود هيئة رقابة ومتابعة خاصة يمكن أن تذكر المستغل الغابي بالنظام في حالة عدم الامتثال. ستجعل آلية الرقابة التي ينص عليها القانون احترام التزاماته من قبل المستغل الغابي
يعتمد ليس فقط على حسن نواياه، ولكن أيضًا على قدرة المجتمعات على الضغط عليه، سواء من خلال اللجوء إلى السلطات المحلية أو من خلال وسائل ضغط أخرى. يتعلق جانب آخر أيضًا بتفسير مجموعة الكلمات □الجمعيات التمثيلية □، حيث يمكن أن يكون لها تفسيرات مختلفة. هل يجب أن نفهم من ذلك جمعية أو أي تجمع تمثيلي معترف به من قبل المجتمع المعني؟ في الحالة الحالية للقانون،
يبدو أن التركيز ينصب على الشرعية بدلاً من القانونية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، تظل خيار الجمعية مفضلة بسبب طابعها الرسمي والمعترف به قانونيًا. إن حقيقة أن هذه المادة تظل أيضًا صامتة بشأن طريقة إعادة التوزيع وإدارة هذه المساهمة تخلق نقصًا آخر. في الواقع، هل يجب على المستغل الغابي إدارة هذه الأموال أم المجتمع؟ في كلتا الحالتين، لا يمكن تجنب

المفاجآت غير السارة. في الواقع، يحدث كثيرًا أن يقدم المستغل الغابي للمجتمعات أموالاً تُستخدم لأغراض أخرى غير تلك التي كانت مخصصة لها. في ظروف أخرى أيضًا، نلاحظ وجود فواتير مبالغ فيها من قبل المستغلين الغابيين. .
فرص لتنفيذ المادة 152 فيما يتعلق بالفرص المتعلقة بتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات، يجب تحليل كل من السياق المحلي والوطني. على المستوى
المحلي، فإن إنشاء إطار تدريجي للتشاور متعدد الأطراف وكذلك مشاركة الإدارة في هذه العملية يمثلان فرصًا لتطبيق هذا النص القانوني. يتميز إطار التشاور بأنه يخلق حوارًا بين مختلف الفاعلين ليس فقط لمناقشة المشاكل المتعلقة بتمتع المجتمعات بهذا الحق، ولكن أيضًا لتحديد الحلول. هذه الديناميكية مهمة أيضًا من حيث أنها تسمح بمتابعة التطبيق الفعلي للقرارات
المتخذة في إطارها. بالإضافة إلى هذه الجوانب، يسمح إطار التشاور باستشارة حقيقية للمجتمعات بشأن أخذ حقوقهم في الاعتبار في توزيع الفوائد الناتجة عن الاستغلال الغابي. من خلال وضعها كسلطة إشراف، تعطي مشاركة إدارة المياه والغابات مصداقية أكبر للعملية بينما تجعلها رسمية. وقد أثبتت هذه المشاركة أنها حاسمة لتقدم العملية المتعلقة بمصالح مجتمع إيوكو-نجوتا في
هذا القطاع41. 41
7 -- 91 من 82 --
رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو 02 على المستوى الوطني، تتعلق الفرص بشكل خاص بالإصلاح الجاري لقانون الغابات، وكذلك انفتاح الوزارة المسؤولة عن إدارة الغابات لمشاركة واستشارة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بشكل فعال. يمكن إضافة إلى ذلك الأعمال التي يقوم بها حاليًا الوزارة المسؤولة عن المياه
والغابات لتسهيل تطبيق المادة 152. في الواقع، تم تنظيم ورشة عمل وطنية حول حقوق المجتمعات في القطاع الغابي من قبل هذه الوزارة والمجتمع المدني الوطني والدولي في الغابون، في 5 و6 فبراير 4102. في نهاية هذه الورشة، تم تقديم عدة توصيات بهدف تحسين الاعتراف وحماية هذه الحقوق في القطاع الغابي. كما تم اقتراح نموذج محدد من دفتر الشروط التعاقدية. من المهم
ملاحظة أن العمل السابق في هذا الاتجاه قد تم من قبل المجتمع المدني. وأثناء الورشة، كانت نماذج دفاتر الشروط التي تم فحصها تأتي من المجتمع المدني والوزارة. يجب أيضًا ملاحظة أنه بعد هذه الورشة، استمرت المناقشات بين هذه الأطراف المختلفة لوضع محتوى نهائي لهذه الوثيقة، وسيتم تنظيم بعثات لاستعادة النتائج لإبلاغ المجتمعات وجمع آرائهم حول الخطوات التالية.
بالنسبة لدفتر الشروط التعاقدية المستقبلي، اقترح المجتمع المدني أن يكون مصحوبًا بقرار لتعزيز قيمته القانونية. .
تهديدات لتطبيق المادة 152 بشكل جيد كعوائق وتهديدات لتطبيق هذه المادة بشكل جيد، يمكننا ذكر عدة عناصر: - إن عدم اعتماد نموذج من دفتر الشروط التعاقدية أو اعتماد نموذج بمحتوى غير مرضٍ سيشكل عقبة كبيرة أمام تطبيق هذا النص. كما لوحظ سابقًا،
فإن غموض هذه المادة يتطلب أن تكون مصحوبة بأداة توضح محتواها وتمنع بالتالي أي تفسير وفقًا لمصالح البعض والآخرين وحسب الظروف. هذه الأداة مهمة بشكل خاص لأنها تلزم جميع المستغلين الغابيين بالتصرف على نفس الأساس. ومع ذلك، من المرغوب فيه أن تأخذ الإدارة فعليًا في الاعتبار اقتراحات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتعزيز حقوق المجتمعات بدلاً من إضعافها.
- سواء كانت الحالة الحالية التي تتسم بصعوبة تطبيق هذه المادة أو الحالة المستقبلية مع اعتماد نموذج من دفتر الشروط التعاقدية من قبل الوزارة، فإن رقابة الإدارة المشرفة تعتبر ذات أهمية قصوى. إذا لم تكن الإدارة معنية في هذه العملية، ستجد المجتمعات نفسها وحدها أمام عمالقة المستغلين الغابيين. كذلك، لتجنب أي انحراف قد ينشأ من المجتمعات، من المهم أن تستفيد
هذه المجتمعات من الدعم والتوجيه بشأن محتوى هذه المادة والإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذها. - إن غياب الاستشارة المناسبة للمجتمعات يظهر أيضًا كتهديد لتطبيق هذه المادة. في الواقع، ينص القانون على أن الصندوق يتعلق بتمويل الأعمال ذات المصلحة العامة. وهي في الأساس الأعمال التي تم تحديدها واقتراحها من قبل المجتمعات استجابة لمشكلة معينة. للأسف، قد يحدث
أن يفضل المستغلون الغابيون الأعمال التي تتطلب نفقات أقل على حساب المشاريع ذات الصلة. - إن وجود استغلال

غابي غير قانوني وغير خاضع للرقابة يشكل أيضًا تهديدًا لتطبيق هذه المادة. في هذه الحالة، عادةً ما لا تتلقى المجتمعات شيئًا من هؤلاء المستغلين الذين يستخرجون الموارد الخشبية بشكل غير قانوني. في مثل هذا السياق، قد يكون المستغل مغريًا لإنشاء جمعيات
فقط من أجل الشكل، دون أن تكون هذه الجمعيات شرعية وبالتالي تمثل المصالح المجتمعية. قد يؤدي ذلك إلى صراعات خطيرة داخل المجتمعات. نعتقد أنه من المهم، من أجل إنشاء عمليات قابلة للحياة، أن تكون المشاركة المجتمعية في مركز العملية، بالإضافة إلى الاستشارة. تمر الاستشارة والمشاركة التي نتحدث عنها من خلال أخذ أنماط الحكم التقليدية، والتمثيل، وأنماط الإدارة
الجيدة بعين الاعتبار.
-- 02 من 82 --
التوصيات والآفاق لتحقيق حقوق المجتمعات وفقًا للمادة 12 . التوصيات والآفاق لتحقيق حقوق المجتمعات وفقًا للمادة 152 من قانون الغابات الغابوني بالنظر إلى كل ما سبق وعلى أساس المناقشات التي أجريناها مع الجهات المعنية، من المهم أن تؤخذ عدة معايير في الاعتبار لتحقيق الاستفادة الفعالة من الحق في تقاسم الفوائد المنصوص عليه في المادة 152 من قانون الغابات.
في هذا السياق، تمر الحلول من خلال تحسين الإطار القانوني الحالي وكذلك تطوير إجراءات وأنشطة عملية على الأرض.
قحلا اذه نم ةلهسلا ةدافتسالاب صنلا اذه ىوتحم حمسي ال يلاحلا يننوناقلا راطإلا نيسحت . من قبل المجتمعات المعنية. لهذا الغرض، من الضروري أكثر من أي وقت مضى وضع نموذج لعقد الشروط الذي يربط بين المستغلين والمجتمعات. من أجل تحقيق المزيد من
الفعالية، يجب أن يتضمن هذا الأداة المحاور التالية : - الأساس وطرق حساب المبلغ الواجب دفعه لتمويل صندوق التنمية المجتمعية؛ - طريقة إعادة التوزيع وإدارة هذا الصندوق مع إنشاء هيئة للمتابعة والمراقبة؛ - طريقة تنظيم المجتمع ومعايير اختيار ممثليه. في هذا القسم، من المهم أن يتم التركيز على أساليب الحكم التقليدية للمجتمعات، بالإضافة إلى الشكل القانوني
الذي سيتم إعطاؤه للكيان. يجب أيضًا أن تكون مسألة التمثيل على جدول الأعمال لأنها تتعلق في المقام الأول بعملية مجتمعية. - معايير اختيار المشاريع المؤهلة؛ - العقوبات في حالة انتهاك أحد الأطراف لالتزاماته. ومع ذلك، في إطار إصلاح قانون الغابات، من المهم توضيح مسألة حقوق الملكية. في الواقع، حتى أي مسافة نطاق من امتيازه، ما هي الالتزامات التي يتحملها
المستغل تجاه المجتمعات؟ في حالة وجود عدة مجتمعات مجاورة: هل يجب أن تتشكل ككيان جماعي أم يجب إنشاء كيان لكل مجتمع؟ تستحق هذه النقاط أن يتم تناولها من قبل القانون. فيما يتعلق بنموذج عقود الشروط، من المهم أن نلاحظ أنه جارٍ حاليًا الانتهاء منه من قبل الوزارة المعنية بشؤون الغابات. النسخة الحالية هي نتاج عمل مشترك بين الجهات الأخرى مثل الإدارة
والمجتمعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إن اعتماد الاقتراحات والتوصيات المقدمة من المجتمع المدني ينتظر بشغف. من الجدير بالذكر أيضًا أن ديناميكية إعداد نموذج عقد الشروط قد تم دفعها في البداية من قبل
ا هذه يف .ةينوناقلا تاردقلا زيزعتل امهعيراشم راطإ يف و
بينما يتم دعم المجتمعات في معرفة واستخدام حقوق الغابات، يتم
تطوير مناصرة لتحسين هذه الحقوق. في هذا السياق، تأتي هذه المبادرة على المستوى الوطني. بالنسبة للجوانب التي يجب أخذها في الاعتبار من خلال الإصلاح الجاري، سيتم أيضًا نقلها إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب. . تطوير أو متابعة الإجراءات والأنشطة العملية - متابعة الدعم العملي للمجتمعات على الأرض سواء كانت تتعلق بالوضع الحالي الذي يتسم بالغموض الذي
يحيط بالمادة 152 أو الوضع المستقبلي مع اعتماد نموذج عقود الشروط، فإن دعم المجتمعات أمر ضروري لأنه للاستفادة من حق، يجب أولاً معرفة وجوده. بالإضافة إلى الدعم وتعزيز القدرات المتعلقة بمعرفة هذا الحق، من الضروري أن يتم دعم المجتمعات في استخدامه. يجب أن يستمر العمل الذي بدأه المشروع وجهات أخرى تعمل في هذا الموضوع، ولكن من المؤكد أنه سيتخذ شكلاً آخر
عندما يتم تعزيز الإطار القانوني. بغض النظر عن هذا المراجعة، من الواضح أن المجتمعات ستحتاج إلى دعم لتنظيمها واختيار مشاريع التنمية ذات الأولوية. سيكون هذا الدعم أيضًا ضروريًا عندما يتعلق الأمر بإجراء أنشطة ضغط بشأن المستغلين الذين يرفضون تطبيق هذا النص. - تشجيع مشاركة الإدارة في العملية باعتبارها السلطة الضامنة للنظام

العام، فإن وجود ومشاركة
الإدارة هو ضمان لنجاح مثل هذه العملية. يجب أن تتم هذه المشاركة ليس فقط للسلطات الإدارية المحلية اللامركزية والمركزية المحافظ، نائب المحافظ، الحكام، العمدة، المجلس الإقليمي ولكن أيضًا للسلطات المنبثقة من الخدمة التقنية المعنية المياه والغابات . - تطوير آلية متابعة مستقلة باعتبارها جهة محايدة من حيث المبدأ، يجب على المجتمع المدني تطوير آلية
متابعة مستقلة والمساهمة بناءً على أعمالها وتقاريرها في تحسين تطبيق هذه المادة على الأرض. في إطار هذه المتابعة، سيكون من الضروري تشجيع الممارسات الجيدة وإدانة الممارسات غير التقليدية من قبل الجميع. - ضمان استشارة منهجية وفعالة، وتعزيز معلومات المجتمعات حول هذه العمليات والنقاشات الجارية على مستوى الجهات الحكومية.

الرسوم الغابية وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة نموذجية في مدينة ماكوكو 32 . الخاتمة يعمل مشروع تعزيز القدرات لاحترام وتعزيز حقوق المجتمعات الحدودية على دعم أربع مجتمعات في مدينة ماكوكو ومحيطها في معرفة واستخدام الحق في تقاسم الفوائد المنصوص عليه في المادة 152 من قانون الغابات. بناءً على هذا الدعم، لم تكتسب المجتمعات فقط معرفة
جيدة بهذا النص، ولكنها تمكنت أيضًا من تنظيم نفسها في جمعية وتقديم مشاريع تم تقديمها لتمويل المستغلين الغابيين. ومع ذلك، بسبب سوء النية أو عدم التعاون من بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، لم يتم تمويل سوى مشاريع مجتمع إيوكو-نجوتا جزئيًا حتى الآن. تم تحديد تحديات، وكان علينا التقدم بمحتوى القانون الحالي على الرغم من عيوبه. كانت مشاركة الإدارة الإقليمية
للمياه والغابات في هذه العملية مفيدة للغاية. لهذا السبب، تجري حاليًا مناقشات للحفاظ على ديناميكية العمل التي بدأت من خلال عقد إطار للتشاور متعدد الجهات في هذه المدينة. من المهم أيضًا أن نلاحظ أنه بفضل دعم المشروع، تم استشارة المجتمعات وتمكنوا من صياغة توصيات بناءً على تجاربهم الميدانية بشأن عقد الشروط المستقبلي. هذه المقاربة الاستشارية تتماشى مع
استراتيجية المشروع التي ترغب في أن يتم صياغة إعداد النصوص القانونية والوثائق المتعلقة بحقوق المجتمعات بناءً على الحقائق المحلية. يبقى تقاسم الفوائد عملية معقدة بالنظر إلى محتوى القانون الحالي الذي لا يسهل تطبيقه. إن تنفيذه يتطلب المزيد من الجهد عندما تجد المجتمعات نفسها وحدها أمام المستغلين الغابيين. في الواقع، تستفيد العديد من الشركات الغابية من
الغموض القانوني الحالي للهروب تمامًا أو جزئيًا من تطبيق هذا النص. في بعض الأحيان، يتم تخفيف هذه الوضعية مع الشركات المعتمدة التي تخضع لاحترام المعايير الدولية. نأمل أن يتم أخذ العمل الذي قامت به المجتمع المدني من حيث التحليلات والملاحظات والتوصيات في الاعتبار في إطار نموذج عقود الشروط ومراجعة قانون الغابات الجاري في بلدنا. إن ديناميكية العمل التي
تم إنشاؤها مع الوزارة المعنية بالغابات، وخاصة جميع المشاورات التي أجريت في هذا الإطار، تثير آمالاً في هذا الاتجاه. ومع ذلك، عند اعتماد هذا النموذج لعقد الشروط، ستكون خطوة حاسمة تتعلق بتقييم قابليته للتطبيق على الأرض. ستتطلب هذه الخطوة مزيدًا من التعبئة من قبل الجهات الفاعلة المختلفة المعنية. استنادًا إلى فعالية النهج المطور وخاصة النتائج المحققة
وتلك الجارية، نوصي بتجديد مثل هذا العمل في مواقع ومجتمعات أخرى تواجه نفس الحقائق. من الضروري بالفعل أن يتم دعم المجتمعات، عندما لم يحدث ذلك بعد، في نهج يهدف إلى تعزيز حقوقهم الغابية بشكل خاص وحقوقهم المختلفة بشكل عام. هذا ما يسعى إليه مشروع المحامين المجتمعيين: تلبية حاجة حقيقية لتعزيز القدرات التي تمر عبر معرفة القانون والإجراءات الواجب اتخاذها
للدفاع عن هذه الحقوق وضمان حمايتها. لا يوجد مثال أفضل من كلمات أحد الأعضاء في إحدى المجتمعات الشريكة: إن الجهل هو ما يقتلنا! .

رسوم الغابات وتنفيذ المادة 152 من قانون الغابات الغابوني: تجربة رائدة في مدينة ماكوكو 42 . المراجع وثائق السياسات والنصوص القانونية الخطة الاستراتيجية الغابون الناشئة: رؤية 5202 والتوجهات الاستراتيجية 1102-6102 المعاهدة المتعلقة بالحفاظ على وإدارة النظم البيئية الغابية في وسط أفريقيا وتأسيس لجنة الغابات في وسط أفريقيا، المعتمدة في سبتمبر 4002

القانون رقم 610 □10 المتعلق بقانون الغابات، بتاريخ 13 ديسمبر 1002 □ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،
يونيو 1891 □ اتفاقية التنوع البيولوجي، 5 يونيو 2991 □ بروتوكول ناغويا، أكتوبر 0102. التقارير، المنشورات والكتب
دجينانغ مارتيل، □ □ □ الكاميرون: الاستثمار وحماية حقوق المجتمعات في وسط أفريقيا: حالة الغابون ، ديسمبر 3102 □
دجينانغ مارتيل
بالتعاون مع مارك أونا إيسانغوي، □ □ □، ياوندي الكاميرون: تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لتنازلات الأراضي على نطاق
سع في الغابون ، أغسطس 2102 □ منظمة □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □: حقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في
مشاركة الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات □الغابون □ ، نوفمبر 3102 □ ليز ألدن ويلي بمساهمة ناتالي فاور، □ □ □ □:
حقوق الأراضي في الغابون: مواجهة
الماضي والحاضر ، يونيو 2102 □ برنارد كاسانج، جان-فرانسوا شيفالييه: ما هي الإدارة المستدامة للتراخيص الصغيرة
ط الإنترنت □ □ □: □ □ □ □. □ □ □. □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □300 □ 6866□ □ □ 6866□ .00□ □ □ □
02□ □. □ □ □. □ □. □ □ □ □ □: □ □ □ □ □
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □-68□ □ □ □ □ □. □ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □ □ □-□ □ □ □ □-□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □ □ □
□ □-□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
7□ □. □ □ □ □ □ □-□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □
فادهألا ىلوألا ةداملا يجولويبلا عونتلا ةيقافتا نم فطتقم :1 قحلملا قحالملا . □ □ □
من هذه الاتفاقية، التي سيتم تحقيقها
وفقًا لأحكامها ذات الصلة، هي الحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لعناصره، والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناتجة عن استغلال الموارد الجينية، لا سيما من خلال الوصول المناسب إلى الموارد الجينية ونقل التقنيات ذات الصلة، مع مراعاة جميع الحقوق المتعلقة بهذه الموارد والتقنيات، ومن خلال تمويل كافٍ. المادة 4. نطاق التطبيق مع مراعاة حقوق
الدول الأخرى، ما لم ينص على خلاف ذلك صراحة في هذه الاتفاقية، تنطبق أحكام الاتفاقية على كل من الأطراف
المتعاقدة: أ □ عندما يتعلق الأمر بعناصر التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة ضمن حدود ولايتها الوطنية □ ب □ عندما يتعلق الأمر بالعمليات والأنشطة التي تتم تحت ولايتها أو سيطرتها، سواء داخل المنطقة التي تخضع لولايتها الوطنية أو خارج حدود ولايتها الوطنية،
بغض النظر عن المكان الذي تنتج فيه هذه العمليات والأنشطة آثارها. المادة 51. الوصول إلى الموارد الجينية 1. نظرًا لأن الدول لها حق السيادة على مواردها الطبيعية، فإن السلطة لتحديد الوصول إلى الموارد الجينية تعود إلى الحكومات وتخضع للتشريع الوطني.

المراجع □ الملاحق 52 2. تسعى كل طرف متعاقد إلى خلق الظروف المناسبة لتسهيل الوصول إلى الموارد الجينية لأغراض الاستخدام البيئي الرشيد من قبل الأطراف المتعاقدة الأخرى، وعدم فرض قيود تتعارض مع أهداف هذه الاتفاقية. 3. لأغراض هذه الاتفاقية، تعني الموارد الجينية المقدمة من طرف متعاقد، والتي يتم الإشارة إليها في هذه المادة وفي المواد 61 و91 أدناه، حصريًا
الموارد التي تقدمها الأطراف المتعاقدة التي هي دول منشأ هذه الموارد أو من قبل الأطراف التي حصلت عليها وفقًا لهذه الاتفاقية. 4. يخضع الوصول، عندما يُمنح، لشروط متفق عليها بالتراضي ويخضع لأحكام هذه المادة. 5. يخضع الوصول إلى الموارد الجينية لموافقة مسبقة مستنيرة من الطرف المتعاقد الذي يقدم تلك الموارد، ما لم يكن هناك قرار مخالف من هذا الطرف. 6. تسعى
كل طرف متعاقد إلى تطوير وإجراء أبحاث علمية تستند إلى الموارد الجينية المقدمة من الأطراف المتعاقدة الأخرى بمشاركة كاملة من هذه الأطراف، وفي حدود الممكن، على أراضيها. 7. تتخذ كل طرف متعاقد التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية العامة المناسبة، وفقًا للمواد 61 و91، وعند الاقتضاء، من خلال آلية التمويل المنشأة بموجب المواد 02 و12، لضمان التقاسم
العادل والمنصف لنتائج البحث والتنمية وكذلك الفوائد الناتجة عن الاستخدام التجاري وغير التجاري للموارد الجينية مع الطرف المتعاقد الذي يقدم هذه الموارد. يتم هذا التقاسم وفقًا لشروط متفق عليها بشكل متبادل. الملحق 2: مقتطف من المعاهدة المتعلقة بالحفاظ على وإدارة النظم البيئية الغابية في وسط أفريقيا وتأسيس لجنة الغابات في وسط أفريقيا، المعتمدة في سبتمبر

4002 المقدمة الدول الأطراف: جمهورية بوروندي, جمهورية الكاميرون الجمهورية المركز أفريقية جمهورية الكونغو الجمهورية الديمقراطية للكونغو الجمهورية الغابونية جمهورية غينيا الاستوائية جمهورية رواندا جمهورية ساو تومي وبرينسيبي جمهورية تشاد. العنوان الأول: الالتزامات المادة 1: تلتزم الدول الأطراف في هذه المعاهدة، في إطار الحفاظ على وإدارة النظم

البيئية الغابية في وسط أفريقيا، بما يلي: إدراج الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وإدارة البيئة ضمن أولوياتها الوطنية، اعتماد سياسات وطنية متناسقة في مجال الغابات وتسريع وضع أدوات الإدارة، بما في ذلك أنظمة الشهادات المعترف بها دوليًا، المعتمدة من قبل دول وسط أفريقيا وتطوير الموارد البشرية لتنفيذها وضع تدابير تهدف إلى التوفيق بين الإجراءات

لصالح الحفاظ على وإدارة النظم البيئية الغابية مع سياسات التنمية في قطاعات أخرى، لا سيما إعادة التشجير، والنقل والزراعة وضع آليات تمويل مستدام لتنمية قطاع الغابات في كل دولة من خلال الإيرادات الناتجة عن النشاط الغابي والتعاون الدولي تحفيز حكوماتها على تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في خطة التقارب، وهي: تحديد المناطق ذات الأولوية للحفاظ، وإنشاء

مناطق محمية جديدة، وتطوير وتنفيذ خطط إدارة المناطق المحمية؛ وتملك الدول للعمليات المنخرطة في البرامج الرائدة تطوير نظام ضريبي غابي مناسب وتدابير مرافقة ضرورية لتنفيذه لدعم جهود الحفاظ المستدامة، والإدارة المستدامة والبحث في النظم البيئية الغابية تسريع عملية إنشاء مناطق محمية عبر الحدود بين دول وسط أفريقيا ودعوة الدول المجاورة للانضمام إلى

العملية، مع تعزيز إدارة المناطق المحمية القائمة تعزيز الإجراءات التي تهدف إلى زيادة المشاركة السريعة للسكان الريفيين في التخطيط والإدارة المستدامة للنظم البيئية وتخصيص مساحات كافية لتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية الملحق 3: مقتطف من بروتوكول ناغويا بشأن الوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناتجة عن استخدامها المادة 1:

الهدف الهدف من هذا البروتوكول هو التقاسم العادل والمنصف للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية، لا سيما من خلال الوصول المناسب إلى الموارد الجينية ونقل التقنيات ذات الصلة، مع مراعاة جميع الحقوق المتعلقة بهذه الموارد والتقنيات ومن خلال تمويل كافٍ، مما يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره. المادة 3: نطاق التطبيق ينطبق

هذا البروتوكول على الموارد الجينية التي تقع ضمن نطاق المادة 51 من الاتفاقية وكذلك الفوائد الناتجة عن استخدام هذه الموارد. ينطبق البروتوكول أيضًا على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تقع ضمن نطاق الاتفاقية والفوائد الناتجة عن استخدام هذه المعارف. المادة 5: التقاسم العادل والمنصف للفوائد 1- وفقًا للفقرتين 3 و7 من المادة 51 من الاتفاقية، يتم تقاسم الفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية والتطبيقات والتسويق اللاحق بطريقة عادلة ومنصفة مع الطرف الذي يقدم تلك الموارد والذي هو بلد منشأ هذه الموارد أو طرف حصل على الموارد الجينية وفقًا للاتفاقية. يتم هذا التقاسم وفقًا لشروط متفق عليها بالتراضي. 2- تتخذ كل طرف التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية اللازمة لضمان أن

الفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية التي تحتفظ بها المجتمعات الأصلية والمحلية، وفقًا للقانون الداخلي المتعلق بالحقوق المعترف بها لهذه المجتمعات المحلية والأصلية على هذه الموارد الجينية، يتم تقاسمها بطريقة عادلة ومنصفة مع المجتمعات المعنية وفقًا لشروط متفق عليها بالتراضي. 4- يمكن أن تشمل الفوائد، ولكن لا تقتصر على الفوائد النقدية وغير

النقدية المذكورة في الملحق الأول: المدفوعات الأولية، مدفوعات الرسوم، المساهمة في الاقتصاد المحلي، الرواتب والشروط التفضيلية إذا تم الاتفاق عليها بالتراضي، إلخ...

72 الصور

ي نورت كل إل ا دي رب ل ا 25 84 97 07 :فـتـاه لـي فـ رب ـي ل 749 23 :ب.ب ،ي وب م أ ي ح
- . . . -
896 : - 00265